٢ متى يسقط النظام؟

تساؤلات كثيرة تطرحها العامة الواعية من شعب مصر كلها تدور حول معارك الميادين الطاحنة ومبرراتها ودوافع الدم الذي ينزف والمؤسسات التي تحترق. حالة من عدم الرضا العام التام يعيشها الشعب، كل فريق حسب توجهاته وخلفياته؛ ففي حين يتهم البعض المجلس العسكري وحزب الأغلبية بالتآمر وخيانة الثورة يتهم فريق آخر الميادين بالبلطجة وبيع الوطن لدول غريبة، وفريق يتساءل عن مدى صحية هذا المشهد الخلافي المحتدم ودلالاته فيما يتعلق بمستقبل الثورة ومصيرها.. والإجابة على كل هذه التساؤلات تتمحور في نقطة واحدة لا ينكرها عاقل وهي أن نظام مبارك لم يمت ولم يسقط وإنما سُجنت الرأس ومرضت وتحرر الذيل واستفحل، فربما أخرج الذيل لنفسه ألف رأس فهو نظام زاحف وليس بنظام ثدي..وربما كان الذيل أقوى من الرأس.. فقد تحمل تحركات الرأس شيئًا من التعقل والحكمة بيد أن حركة الذيول دائمًا لا عقل يحركها ولا شريعة توجهها، فالانفعال هو محركها الأساسي والمصلحة هي الغاية والهدف. ولكن هل يمكننا التخلص من كل ذيول النظام وحزبه المنحل.. والإجابة استحالة .. فقد تورطت كافة مؤسسات الدولية في تنفيذ سياساته وضلعت في استمراره لثلاثين عام استقطعت من عمر الشعب وحريته، فالذي شارك في صنع النظام كالذي شارك في تنفيذ سياساته فالمسئولية تضامنية مشتركة.. فإسقاط النظام يختلف كثيرًا عن

القضاء أو التخلص منه، وأعني بالإسقاط كسر شوكة النظام وتفريغه من سمومه السارية في جسم الثقافة المصرية، المتمثلة في طبيعة علاقات السلطة بالشعب والرؤساء بالمرؤوسين ومقدمي الخدمات الحكومية بمتلقيها، وكذلك آلية صنع القرارات وآليات اتخاذها وأساليب تطبيقها. وعلى الشعب أن يتخلى عن كافة السلوكيات التي تأصلت فيه طيلة عهد مبارك والتي تقوم على الفبركة والزوغان والاستهتار والتهرب والرشوة والمحسوبية والاستغلال والاحتكار وغيره، ويضع لنفسه بدائلًا أخلاقية في أعماله وتعاملاته اليومية، بدائل أساسها مصلحة الوطن ومستقبله وليس خدمة نظام بعينه ولا مصلحة بذاتها. وإذا كانت هذه هي دلالات ومؤشرات سقوط النظام والذي يلعب فيها الشعب الدور الأكبر فدور المجلس العسكري والبرلمان في هذه الفترة لا يقل أهمية وعليهم أن يتحلوا بالشفافية والصدق في الإدارة والابتعاد عن عرض الحقائق غير الكاملة والتي ربما تضر أكثر مما تنفع، والعمل على الشراكة لا المشاركة في صنع القرار بين الحكومة والشعب، وأن يتخلصوا من كافة المتورطين في نظام مبارك تشريعًا وقضاءً وتنفيذًا.. وأقصد بهم من تقلدوا مناصبًا قيادية وتنفيذية وبرلمانية في عهد مبارك.. وعلى أية حال فإن نظام مبارك لن يسقط إلا إذا اتخذ المجلس العسكري خطوات فعلية في حل أو هيكلة هيئة الرقابة الإدارية، تلك الهيئة التي شكلها مبارك فور توليه الحكم عام ١٩٨٢م بعدما أوقفها السادات عام ١٩٨١م، وشكلها مبارك لتكون ذراعًا واقيًا حاميًا لنظامه محافظًا على بقاءه وديمومته وعين راصدة وراعية لمصالحه، وجعل أعضائها من رجال الجيش والشرطة لضمان ولائهم العسكري،، وبهذا فقد حررها من وظيفتها الأساسية وهي حماية المال العام ومحاربة الفساد إلى وظيفة أمنية بحتة طالها الفساد الذي أنشئت من أجل محاربته بل عملت على رعايته وبشكل منظم. واقتصرت وظيفتها في تقديم كبوش فداء من المعارضين للنظام ومكافأة أقطابه وأنصاره، فقد ساعدت هذه

الهيئة بشكل أساسي في سرقة المال العام ونهب أموال الدولة وسرقة أراضيها لصالح شخوص بعينهم، وبيع شركات القطاع العام بأسعار تقل بكثير عن أثمانها الفعلية،، فضلًا عن دورهم في ترقي وتعيين أشخاص في مناصب قيادية لا تتناسب مع قدراتهم وإقصاء الأكفاء والمخلصين عنها،، فلا تمنح جوائز الدولة بكل مستوياتها لأنصاف الموهيين، ورغم حالة الفساد التي ساهمت هذه الهيئة في تكوينها وتعمقها في كافة مجالات الدولة بحكم الصلاحيات التي كفلها لها القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ن لم نجد حجرًا واحدًا خرج من أفواه ولا أيدي الميادين ليسقط هذه الهيئة الفاسدة ولم نرى أصبعًا واحدًا يشير إليها بالاتهام والتورط في قضايا الفساد، وحتى المقالات الساخنة والملفات التي فجرها الصحفي عبد الحليم قنديل قد لاقت إهمالًا وتجاهلًا شديدًا ،، الأمر الذي يجعلنا نتساءل إلى متى سوف يستمر نظام مبارك.. لذا فإني أطالب المجلس العسكري بإثبات نواياه الحسنة في التغير ويسعى جاهدًا لحل هيئة الرقابة الإدارية وتشكيل جهاز رقابي جديد لم يتدرب على تغطية الفساد واستفحاله في العهد البائد.. فإذا تحقق هذا المطلب وحُلت وسقطت هذه الهيئة،، فإن إحلالها وهيكلتها مؤشرًا على سقوط نظام مبارك وكسر شوكته وتفريغ سمومه؛ وبذلك تكون مصر قد خطت بإيجابية خطوة حقيقية نحو الدولة المدنية التي نصبوا إليها جميعًا.

□ □ □ □